الأمم المتحدة S/PV.5323

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٢٣

الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونس باري	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد لكنيلاو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتُن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/775)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-63913 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/775)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي الجمهورية العربية السورية ولبنان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) والسيد عساف (لبنان) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد ديتلف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ميليس لشغل مقعد على طاولة المجلس.

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، معنا في هذه الجلسة المسائية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى نسخ من رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة الذي تم إعداده عملاً بالقرارين ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥). وستصدر الرسالة وضميمتها كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/2005/775.

وأرحب الآن بالسيد ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة وأعطيه الكلمة.

السيد ميليس (تكلم بالانكليزية): جددت ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) مرتين. وقد أصدرت تقريرها الأول (S/2005/662) في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وقدمت آخر تقرير لها إلى الأمين العام يوم الأحد في ١١ كانون الأول/ديسمبر، قبل انتهاء ولايتها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ويتضمن التقرير نتائج العمل الذي قامت به اللجنة منذ تمديد ولايتها الأخير قبل سبعة أسابيع. وقد أفاد قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) الذي اتخذ بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في مساعدتنا على القيام بعملنا. والواقع أنه إذا كان القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) قد أعطى سلطة تنفيذية للجنة، فإن القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) قد بنى عليها، وذلك بإيلائها مزيدا من السلطة تمكينا لها من المضي قدما في التحقيق على جميع مساراته، وتحقيق هدفها الأساسي، وهو المساعدة في الكشف عن مرتكبي الهجوم الإرهابي الذي استهدف رئيس الوزراء رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيروت، وعن رعاة ذلك الهجوم ومنظميه وشركائهم.

وطبقا لهذين القرارين، تابعت اللجنة مسارات التحقيق القائمة كما اتخذت مسارات جديدة. وظلت مهتدية بنفس مبادئ التعاون وتبادل المعلومات مع السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية. ومن هذا المنطلق، لا يمكننا إلا أن نشدد على أهمية توثيق الروابط بين اللجنة والسلطات اللبنانية لكي تستمر بخطى وئيدة في إجراء التحقيق إلى النهاية.

وقد قابلت اللجنة حتى اليوم عددا من الشهود يتجاوز ٥٠٠ شاهد، وحددت بالاشتراك مع السلطات اللبنانية قائمة تتضمن ١٩ من المشتبه فيهم. وتتبعت الآثار والأدلة التي تم التوصل إليها منذ إنشائها وركزت على عدد من المسارات الواعدة.

واتضح في أثناء التحقيق أن اللجنة تعمل بصفة أساسية على مسارين: أحدهما لبناني والآخر سوري. أما على المسار اللبناني، فقد تمكنت اللجنة من إزالة معظم المعوقات، وذلك بفضل تعاون السلطان اللبنانية واستعدادها للمساعدة وتيسير أعمال اللجنة بكل الطرق الممكنة. وترى اللجنة أن التقاء كثير من العوامل – كالتغيير الشامل للجهاز الأمني؛ واعتقال أربعة من مسؤولي الأمن السابقين، في جملة أشخاص آخرين؛ وتوسيع السلطة الممنوحة إلى اللجنة من خلال القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)؛ والمقابلات التي أجريت بعد ذلك مع المشتبه فيهم من السوريين – قد عزز الثقة والإصرار لدى كل من الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية.

وبالرغم من المخاوف الواسعة النطاق التي سبقت إصدار اللجنة تقريرها لشهر تشرين الأول/أكتوبر وجوانب القلق التي ظلت موجودة بعد ذلك، فقد بقيت الحالة الأمنية هادئة حتى وقع حادث الأمس. وأود في هذا الصدد، باسم اللجنة، أن أترحم على ضحايا تفجير الأمس في بيروت. كما أود أن أعرب عن صادق العزاء وعميق المؤاساة لأسرهم وأصدقائهم. لقد التقيت بالسيد جبران تويني لأستجوبه كشاهد في قضية الحريري، ومن المؤلم للغاية أنه غادرنا في ظل هذه الظروف المروّعة.

وبمحاذاة المسار اللبناني، تحاول اللجنة جاهدة أن تحرز شيئا من التقدم على المسار السوري. وقد شاب علاقات اللجنة بالسلطات السورية إشارات متناقضة. فلم يكن واضحا في جميع الأوقات من هو محاور اللجنة من الجانب السوري. وسبب هذا بعض الارتباك وحالات من التأخير.

وكنت هنا قبل سبعة أسابيع في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.5292)، أقترح على السلطات السورية أن تجري تحقيقها الخاص في اغتيال السيد الحريري. ويحدد القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، ولا سيما الفرع الثالث منه، إطارا واضحا لا غموض فيه لعمل سورية مع اللجنة، بحيث يقتضي منها التعاون الكامل غير المشروط. ومع ذلك، فما حدث هو أن السلطات السورية لم توافق في نهاية المطاف إلا بعد كثير من التردد والمماطلة على التصرف بشأن طلب إجراء المقابلات مع المسؤولين السوريين الخمسة الذين تعتبرهم اللجنة مشتبها فيهم، في فيينا وبشروط حددتها اللجنة. ولم يتم هذا إلا قبل أسبوع. وبهذا المعدل قد يستغرق التحقيق عاما آخر أو عامين. ومن ثم ينبغي أن يتسم التعاون والنية الحسنة بالحماس والسرعة.

ولكن السلطات السورية قد أتاحت بالفعل استجواب المشتبه فيهم السوريين الخمسة بالشروط التي حددتها اللجنة. وهذا التطور الأخير بلا شك يمثل مرحلة هامة في التحقيق. وقد سجلت اللجنة المقابلات الطويلة مع المشتبه فيهم السوريين، ويتعين تقييم البيانات، كما يتعين استعراض الأدلة الجديدة قبل التوصل إلى استجواب شهود أو مشتبه فيهم جدد. وبالتالي، قد تكون هذه نقطة البداية لتعاون السلطات السورية مع اللجنة وهو ما تمس الحاجة

إليه. وسنرى ما إذا كان التعاون السوري سيكون كاملا وبدون أية شروط.

وقد طلب رئيس وزراء لبنان في رسالته المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2004/651، المرفق)، باسم الحكومة اللبنانية، تمديد ولاية اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى. وتؤيد اللجنة هذا الطلب وتوصي بهذا التمديد، على النحو المحدد في القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). بيد أن اللجنة لا تستطيع أن تقرر مسبقا الطول الفعلي لمدة التحقيق الذي تجريه بطلب من الحكومة اللبنانية. ذلك أنه يلزم أخذ عوامل كثيرة بعين الاعتبار. فالتحقيق كان وسيظل، أولا وقبل كل شيء، تحقيقا لبنانيا.

وينبغي أن تستمر اللجنة في عملها طالما كانت مساعدتها لازمة ومطلوبة. علاوة على ذلك، لا يمكن المبالغة في التشديد على أن السلطات السورية مسؤولة أيضا عن سرعة التحقيق، لأن هذا يتوقف على مدى تعاونها الكامل وغير المشروط.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري العميق لجميع الأطراف، ولا سيما للأمين العام، على الجهود المستمرة التي يبذلونها لمساعدة اللجنة على المضي في العمل.

ومن دواعي الأسف أني سأترك اللجنة بمجرد تعيين من يخلفني. ولكني بطبيعة الحال سأكون على استعداد للمساعدة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ميليس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد عساف (لبنان): السيد الرئيس، أود بداية أن أشكركم على دعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة، وأن أنوه بجهودكم وجهود الأمين العام لمتابعة تطورات الأوضاع في بلادي. كما أشكر لجنة التحقيق الدولية المستقلة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ورئيسها القاضي ديتليف ميليس، على الجهود الكبيرة والمهنية والكفاءة في أداء عملها، وقد لمسنا ذلك في التقرير الموضوع أمامنا اليوم.

ونتمنى التوفيق للقاضي ميليس في مهامه المستقبلية بعد أن قام بجهد مقدر في لبنان، ونتطلع إلى استمرار التعاون البنّاء مع خلفه.

إن مواصلة التحقيق بنفس الزخم والإصرار أمر حيوي، ويستجيب لإرادة الشعب اللبناني بجميع مكوناته. ونأمل، كما طلبنا، ووفقا للقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) أن يقرر مجلس الأمن تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة لفترة ستة أشهر قابلة للتجديد، وفقا لضرورات التحقيق. ونؤكد في هذا السياق على استمرار تعاون الأجهزة القضائية والأمنية اللبنانية مع لجنة التحقيق. وفي هذا السياق، ندعو كل الأطراف المعنية إلى التعاون الحثيث والجدي مع اللجنة، عملا بقراري مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥). ونؤكد أن صيانة الأمن والاستقرار الضروريين للمنطقة، تمر عبر كشف كافة جوانب الجريمة الإرهابية، ومعاقبة كل المتورطين فيها.

أظهرت السوابق الدولية أن الحل الأفضل لمحاكمة المتورطين في مثل هذه الجرائم الخطيرة يتمثل في إنشاء محكمة ذات طابع دولي، لتحقيق العدالة عبر محاكمة عادلة بعيدا عن الضغوط والعوائق. ولذلك، وفقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، بشأن استعداد المجلس للنظر في أية مساعدة يطلبها لبنان لضمان محاسبة جميع المسؤولين عن الجريمة، طلبت الحكومة اللبنانية اليوم من مجلس الأمن أن ينشئ محكمة ذات طابع دولي، تنعقد في لبنان أو خارجه، وتتولى محاكمة كل من يظهره التحقيق متورطا في الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما.

إن استمرار مسلسل الإرهاب المنظم، وآخر حلقاته يوم أمس باغتيال النائب والصحفي جبران تويني، يدل على ترابط بين الجرائم الإرهابية التي بدأت مع محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة في ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤. وقد كانت كل هذه الجرائم موضع إدانة مطلقة من كافة أبناء الشعب اللبناني، واقترنت بمواقف إدانة صادرة عن المجلس. لذلك، فإن الحكومة اللبنانية طلبت خطيا أن يقوم مجلس الأمن بتوسيع مهمة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بموجب القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، أو أن يقوم بإنشاء لجنة تحقيق دولية أخرى، لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الجاري في سائر الجرائم الإرهابية التي أدت إلى اغتيال أو محاولة اغتيال شخصيات سياسية وإعلامية لبنانية، ابتداء من محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة في ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أود أن أهنئكم بداية، سيدي الرئيس، بترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا للتعبير عن وجهة نظر الجمهورية العربية السورية إزاء التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية. وأود أيضا أن أعبر عن تقديرنا للسفير أندريه دنيسوف، المندوب الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وأعضاء بعثته على الجهد الذي بذلوه في قيادة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن أشارككم، سيدي الرئيس، في الترحيب بوجود السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بيننا في هذا الاجتماع.

اسمحوا لي في البداية أن أكرر مرة أخرى إدانة سورية لعملية الاغتيال التي أودت بحياة رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. كما أود أن أؤكد إدانة سورية لحادث الانفجار الذي وقع في ضاحية بيروت يوم أمس وأودى بحياة السيد تويني، وإدانة ما سبقه من مسلسل التفجيرات الذي استهدف زعزعة الاستقرار في لبنان، وتوتير العلاقات السورية اللبنانية، مع محاولة توظيف فوري لهذه التفجيرات لاتهام سورية، ضمن خطة ترمي إلى استهداف الاستقرار في المنطقة أيضا.

إن مناقشة التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية هذا اليوم هي فرصة أخرى لسورية كي تعبر عن التزامها بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية. وأود أن أؤكد لكم أن سورية تبذل كل جهد ممكن لتسهيل مهمة هذه اللجنة بهدف إنجاز أعمالها على الوجه الأفضل.

وفي ذلك السياق، نحن لا نتفق مع ما ورد في التقرير من عبارات غير دقيقة تشير إلى تباطؤ من قبل سورية في تقديم التعاون الكامل مع عمل لجنة التحقيق الدولية. بل على العكس، قامت سورية بالتواصل مع اللجنة بشكل مستمر، وهذا موثق من خلال الرسائل المتبادلة والاتصالات التي تمت بين الطرفين، مما أدى في نهاية المطاف إلى التوصل إلى فهم مشترك لكيفية إجراء التحقيق في فيينا.

وخلافا لما جاء في الفقرة ٣٠ من التقرير، قامت اللجنة القضائية السورية الخاصة بمهامها منذ إنشائها على نحو شفاف ومحترف. ووافت لجنة التحقيق الدولية بكل التحقيقات التي أجرتها في سورية، وبالمحاضر والمعلومات والكشوفات المطلوبة، التي يمكن لمجلس الأمن الاطلاع على تفاصيلها متى شاء. وعدم اعتراف اللجنة الدولية باللجنة القضائية السورية قاد أيضا إلى تأخير غير مرغوب فيه. لقد كان بودنا أن نرى اهتماما بالتعاون مع اللجنة القضائية السورية من قبل اللجنة الدولية، وقيام تفاعل بناء بين الجانبين للمساعدة على تنفيذ أهداف المجلس بسرعة تامة، علما بأن اللجنة القضائية السورية مستمرة في عملها وهي بحاجة إلى ما لدى لجنة التحقيق الدولية من معلومات لتقوم بعملها على أكمل وجه.

لقد كان من الضروري أن تكون حقوق الدول المعنية بمهمة لجنة التحقيق واضحة ومحددة ومنسجمة مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة كما حددها الميثاق، ومع مبادئ القانون الدولي العام المتعارف عليها. وأود أن أشير في هذا المجال إلى أن اللجنة لم تحافظ على مبدأ أساسي في التحقيق ألا وهو سرية التحقيق حيث كانت تحقيقات اللجنة تتسرب إلى الإعلام بشكل مستمر ويتم تناولها بصورة مشوهة. ولا نعتقد أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن عندما صوتت على القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) كان هدفها تجاوز سيادة الدول وتجاهل الالتزام بتطبيق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان. وتأكيدا على رغبتنا في التعاون، فقد أعلمنا اللجنة الدولية بترحيب السيد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية بلقاء رئيس اللجنة في دمشق أو خلال إحدى زيارات السيد الوزير الرسمية إلى أوروبا.

لقد أدى التفاهم الذي تم التوصل إليه بين ممثلين عن وزارة الخارجية السورية ورئيس لجنة التحقيق الدولية إلى إقرار مبدأ تطبيق اللجنة للضمانات الأساسية الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية. غير أن محققي اللجنة لم يلتزموا كما يجب بهذه المبادئ في جلسات التحقيق في فيينا، مما حدا بالمحامين البريطانيين الموكلين إلى توجيه رسالة بهذا الشأن إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية، ضمّنوها عددا من التجاوزات في التحقيق، منها على سبيل المثال لا الحصر، تلخيص ما يقوله المستجوَب من قبل المحقق دون الالتزام بتدوين حرفية أقواله، وعدم حصول المحامين على نسخة رسمية من المحضر، وعدم السماح بتوقيع المستجوَب على إفادته باللغة العربية، في حين تم توقيعه على إفادته بلغة أجنبية لا يتقنها.

إن تقرير اللجنة الدولية ينطلق من تأكيد الاستنتاجات التي قام عليها التقرير السابق، والتي بُنيت على افتراض الشبهة، وبالتالي الاتهام المسبق قبل إقامة الدليل على هذا الاتهام. ولذلك فإن ما سبق أن وجه من نقد إلى التقرير السابق ينسحب على هذا التقرير أيضا. إن عمل لجنة التحقيق الدولية يجب أن ينصرف إلى البحث عن القرائن والأدلة التي تحدد أداة الجريمة ومرتكبيها، ثم البناء على ذلك لتحديد المتورطين في التنظيم والتوجيه والتنفيذ. وفي هذا الشأن نود أن نشير إلى الملاحظات الأساسية التالية.

أولا، الشاهد هسام طاهر هسام، حضر بصورة مفاجئة إلى سورية وأدلى بتصريحات وإيضاحات أمام مختلف وسائل الإعلام الدولية بملء إرادته، ناقضا إفادته السابقة أمام لجنة التحقيق الدولية، علما بأنه تم تسجيل شهادته أمام لجنة التحقيق السورية الخاصة، وتم إرسال مضمون شهادته إلى لجنة التحقيق الدولية، وكان بإمكان اللجنة الدولية استدعاء هذا الشاهد للمثول أمامها في فيينا، بدل أن تستمر في الاعتماد على إفادته السابقة. ولا صحة إطلاقا لما ورد في التقرير حول التلاعب أو التهديد أو التوقيف له أو لأي من أقربائه قبيل الإدلاء بإفادته في سورية.

ثانيا، نتساءل لماذا لم تدقق اللجنة الدولية في طبيعة تنقلات زهير الصديق بين منطقتنا وبعض الدول الأوروبية خلال الأشهر الماضية، على الرغم من كل الشكوك التي أحيطت بإفادته وحولته من شاهد إلى مشتبه به، وتوقيفه في فرنسا منذ شهرين وحتى الآن، دون الاستجابة لطلب تسليمه حتى الآن، مشيرين إلى تلقي السفارة السورية في باريس رسالة خطية منه تفيد بأنه خُطف وأجبر على إفادته السابقة التي استمر التقرير الجديد للجنة باعتمادها. والجدير بالذكر أن اللجنة في الفقرة ٢٨ من التقرير تحققت عن طريق الحمض النووي الـ DNA لزهير الصديق من بطلان جزء جوهري من شهادته، وهو الخاص بعقد اجتماعات بحضوره في شقة في الضاحية للإعداد المزعوم للجريمة. وما دام الأمر على هذا النحو فلا بد أن تصل اللجنة إلى حقيقة عدم صحة بقية أجزاء هذه الشهادة.

ثالثا، إن التقرير لم يحدد كيفية وصول سيارة الميتسوبيشي مع المتفجرات إلى لبنان حتى الآن، في حين اعتمد في التقرير السابق على فرضية دخولها من سورية بشهادة شهود تبين فيما بعد عدم صدقيتهم (زهير الصديق، وهسام هسام).

رابعا، لقد ورد في التقريرين السابق والحالي احتمال وجود طرف ثالث بدون أن تعطي اللجنة الأهمية المناسبة لهذا الاحتمال رغم ضرورته القصوى لاستكمال التحقيق.

لقد تناولنا بالتعليق بعض المسائل الأساسية التي وردت في التقرير، ولا يزال لدينا تعليقات وملاحظات أخرى لا يسمح الوقت بالتطرق إليها. واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أكرر مرة أخرى أن سورية التي تعاونت مع التحقيق بشكل كامل خلال المرحلة الماضية، تؤكد استعدادها للتعاون مع التحقيق خلال الفترة القادمة، مع رجائها من مجلسكم الموقر مراعاة ما ورد من ملاحظات في هذا البيان. ومن جانب آخر، أود الإشارة إلى أن سورية التي نفذت قرارات الأمم المتحدة التي تخصها، تتطلع إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه للعمل بنفس الحماسة والاهتمام لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.